الأمم المتحدة

UNW/2012/13

Distr.: General
14 September 2012
Arabic
Original:

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢

٢٨-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

تقرير مرحلي عن وضع سياسة منسقة لاسترداد التكاليف

موجز

يقدم هذا التقرير نظرة عامة على الحالة الراهنة للتقدم المحرز في المساعي التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لوضع سياسة منسقة لاسترداد التكاليف.

ويلخص التقرير النتائج التي توصل إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المعروض في التقرير الذي أعدته هذه الكيانات بصورة مشتركة (DP-FPA/2012/1-E/ICEF/2012/AB/L.6)، ويقدم استنتاجات بشأن نهج العمل الذي سيتعين اتباعه.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في استعراض ما تم التوصل إليه من استنتاجات والإحاطة علما بها، وتأييد المشاركة الرسمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفريق العامل المشترك بين الوكالات.

081012 081012 12-51015 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – معلومات أساسية

١ – طلب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية، في الفقرة ١٢ من مقرره ٢٠١١/٥ بشأن الميزانية المؤسسية للهيئة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر UNW/2011/13)، أن توافي المجلس لنظره في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢ بمقترحات تتناول المبادئ والمعايير والإجراءات التي يتعين الاسترشاد بها في استخدام الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف، مع مراعاة السياسات والمنهجيات المنسقة لاسترداد التكاليف التي تستخدمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢ – وقد أجرت هذه الكيانات استعراضا مشتركا خلال عام ٢٠١٢ للمبادئ والسياسات والنهج الراهنة التي تطبقها فيما يتعلق باسترداد التكاليف. وأعدت الكيانات الثلاثة تقريرا مشتركا ورفعته إلى مجالسها التنفيذية (انظر الوثيقة، DP-FPA/2012/1-E/ICEF/2012/AB/L.6)). وفي أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ لكل من هذه المجالس نُظر في التقرير وجرى بشكل غير رسمي مناقشة إدخال تغييرات رئيسية على هذه المبادئ والسياسات والنُهُج مع ممثلي المجالس التنفيذية، غير أن عددا من المسائل المهمة ظل يحتاج إلى قدر أكبر من التحليل من قبل هذه الكيانات. وتخطط الكيانات الثلاثة لاستكمال هذه التحليلات، وتأمل في أن تتمكن من الحصول على موافقة نهائية على النهج الجديد في بدايات عام ٢٠١٣، وأن يبدأ تنفيذها في الميزانيات الموحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣ – وفي هذه الأثناء، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع هذه الكيانات عن كثب من أجل تفهُم الكيفية التي يمكن بها أن تؤدي التغييرات المقترحة إلى التأثير على سياستها ومنهجيتها الراهنة المتعلقة باسترداد التكاليف. وبالنظر إلى توقع حدوث تغيرات رئيسية في منهجية استرداد التكاليف، لن يكون بوسع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم الآن المجموعة النهائية للمقترحات التي يطلبها المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠١١/١٥، إذا كان لها أن تحرص على كفالة تواءمها مع النُهج المتبعة في الكيانات الثلاثة، وهو أيضا أحد المطالب التي أفصح عنها المجلس.

٤ – من هنا، تستند الوثيقة الحالية إلى التحليل والاستنتاجات التي ترد في ورقة الاستعراض المشتركة وتتضمن ما يلي: (أ) نظرة عامة موجزة على النهج الجاري المتبع في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ما يتصل باسترداد التكاليف؛ (ب) استعراض للجهود التي تجريها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتواؤم مع عملية التنسيق؛ (ج) ملخص للاستنتاجات

والتوصيات الرئيسية التي توصل إليها الاستعراض المشترك للكيانات الثلاثة والآثار المترتبة عليها بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ (د) الخطوات المقبلة التي يتعين أن تتخذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبيل وضع مقترحات للمبادئ والمعايير والإجراءات المتعلقة باسترداد التكاليف، بالتعاون مع المنظمات الأخرى. وتختتم الوثيقة بإيراد مجموعة مقترحات في المجالات التي قد يرغب المجلس التنفيذي أن يقدم فيها توجيهاته للهيئة.

ثانيا – نظرة عامة على النهج الذي تتبعه الهيئة حاليا في ما يتصل باسترداد التكاليف

٥ – ورثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهج استرداد التكاليف عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وهو النهج الذي تعمل به في الوقت الحاضر وتتبع من خلاله مساراً يستند إلى مجموعة من المبادئ وتعاريف التكاليف المقبولة على وجه العموم من قبل هيئات منظومة الأمم المتحدة، وذلك على النحو التالي:

مبادئ منسقة لاسترداد التكاليف

(أ) في المنظمات ذات التمويل المتعدد المصادر (التي تتلقى موارد من الميزانية العادية وموارد خارجة عن الميزانية)، يتحمل كل مصدر من مصادر التمويل جميع التكاليف المُسندة المتصلة بالعمليات الإدارية الضرورية التي تقدمها المنظمة؛

(ب) يمكن تصنيف جميع التكاليف بوصفها إما تكاليف مباشرة أو تكاليف ثابتة غير مباشرة أو تكاليف متغيرة غير مباشرة، استنادا إلى الولاية التي تناط بالمنظمة ونموذج الأعمال الذي تتبعه؛

(ج) على الرغم من أن منظمات الأمم المتحدة متفقة على تعريف مشترك لفئات التكاليف، لا يزال يلزم على كل منظمة أن تضاهي تكاليفها قياساً إلى هذه الفئات حتى تكفل معقوليتها. وعلى وجه العموم، ينطبق استرداد التكاليف، على التكاليف المتغيرة غير المباشرة.

تصنيف التكاليف: التعاريف المنسقة للتكاليف

(أ) **التكاليف المباشرة** – تتمثل في جميع التكاليف التي يجري تكبدها في أنشطة المنظمة أو مشاريعها أو برامجها وفاء لولايتها، والتي يمكن إسنادها كاملة. وتشمل تكاليف

موظفي ومعدات ومباني المشاريع وتكاليف السفر وأي مدخلات أخرى لازمة لتحقيق النتائج والأهداف الموضوعة للبرامج والمشاريع؛

(ب) **التكاليف الثابتة غير المباشرة** – تشمل جميع التكاليف التي تتكبدها المنظمة، بصرف النظر عن نطاق ومستويات أنشطتها، التي لا يمكن إسنادها بشكل قاطع لأنشطة أو مشاريع أو برامج محددة. وتتضمن عادة تكاليف الإدارة العليا في المنظمة، وتكاليف المؤسسة وهيئاتها النظامية غير المتصلة بتقديم الخدمات؛

(ج) **التكاليف المتغيرة غير المباشرة** – تشمل جميع التكاليف التي تتحملها المنظمة كدالة على أنشطتها وبرامجها ومشاريعها ودعما لها، والتي لا يمكن إسنادها بشكل قاطع لأنشطة ومشاريع وبرامج محددة. وتشمل هذه التكاليف عادة الوحدات الخدمية والإدارية، والتكاليف المتصلة بها على المستوى النظمي والمستوى التشغيلي.

٦ – وفي حالة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، انطبق استرداد التكاليف على عناصر التكاليف المتغيرة غير المباشرة والتكاليف المباشرة كليهما. وفيما يتعلق بالتكاليف المتغيرة غير المباشرة، طبق الصندوق المنهجية المنسقة لاسترداد التكاليف والمعدل ٧ في المائة، الذي اتفقت عليه الكيانات الثلاثة استنادا إلى المنهجية المنسقة للحساب على النحو الموضح في المرفق الأول. غير أن المعدلات التي احتسبها فرادى الكيانات جاءت مختلفة، وهو أمر متوقع بالنظر إلى اختلاف أحجامها ونماذج الأعمال التي تتبعها. وقد اتخذ المقرر الخاص بتطبيق المعدل المنسق البالغ ٧ في المائة من منطلق دعم مفهوم التواؤم في ما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وسعيا إلى تجنب التنافس المتزايد في ما بينها على أساس معدلات الاسترداد. ونتيجة لذلك، تتمثل السياسة التي تتبعها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الوقت الحاضر في تطبيق معدل واحد قدره ٧ في المائة في استرداد التكاليف المتغيرة غير المباشرة لإدارة المشاريع و/أو البرامج الممولة من موارد غير أساسية (أموال مخصصة).

ثالثا – مشاركة الهيئة في عملية المواءمة المشتركة بين الوكالات

٧ – استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١١/٥، انضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى هذه الكيانات الثلاثة في اعتماد العمل بميزانية متكاملة ابتداء من عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، وطبقا للمقرر ذاته أعدت الميزانية المؤسسية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، واعتمدت، على أساس التصنيف المنسق للتكاليف ومنهجيات النتائج التي أقرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وشملت هذه الفئات المنسقة

للتكاليف ما يلي: الأنشطة الإنمائية، بما فيها الأنشطة المتصلة بالبرنامج وأنشطة الفعالية الإنمائية؛ وأنشطة الأمم المتحدة لتنسيق التنمية؛ وأنشطة التنظيم؛ وأنشطة الأغراض الخاصة (للاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى المرفق الثاني)، وجرى تحديد تكاليف الفئات على النحو التالي:

(أ) **الأنشطة الإنمائية** – وتشمل هذه الفئة تكاليف الأنشطة المرتبطة بالبرنامج، وتكاليف الفعالية الإنمائية التي تسهم في تحقيق نتائج التنمية الفعالة وتشكل عنصرا أساسيا فيها، وذلك على النحو الوارد في ما يلي:

'١' **البرامج** – وهي الأنشطة، وما يرتبط بها من تكاليف، التي تسند إلى عناصر برنامجية أو مشاريع محددة، تساهم في تحقيق نتائج التنمية الواردة في الوثائق القطرية أو الإقليمية أو العالمية أو خلافها من ترتيبات البرمجة؛

'٢' **الفعالية الإنمائية** – وهي تكاليف الأنشطة التي تكون لها طبيعة استشارية و/أو طبيعة السياسات العامة، أو الأنشطة ذات الطبيعة التقنية أو التنفيذية التي تلزم لتحقيق أهداف البرامج والمشاريع في مجالات تركيز المنظمات. وهذه المدخلات ضرورية لإنجاز النتائج الإنمائية لكنها غير مدرجة في عناصر برنامجية أو مشاريع محددة واردة في وثائق البرامج القطرية أو الإقليمية أو العالمية.

(ب) **التنظيم** – تشمل فئة التنظيم الأنشطة، وما يرتبط بها من تكاليف، التي تكون وظيفتها الأساسية تعزيز هوية المنظمة ووجهتها وسلامتها. وهي تغطي التوجيه التنفيذي والتمثيل والعلاقات الخارجية والشراكات والاتصالات المؤسسية والشؤون القانونية والرقابة ومراجعة الحسابات والتقييم المؤسسي وتكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية والإدارة والأمن والموارد البشرية؛

(ج) **أنشطة الأمم المتحدة لتنسيق التنمية** – وتشمل الأنشطة، وما يرتبط بها من تكاليف، التي تدعم تنسيق الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

(د) **الأغراض الخاصة** – وتشمل الأنشطة، وما يرتبط بها من تكاليف، التي تتضمن '١' الاستثمارات الإنتاجية؛ '٢' الخدمات المقدمة إلى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٨ – وعلى مدى الأشهر الماضية، استعرضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نحو تفصيلي السياسات والإجراءات المتعلقة باسترداد التكاليف التي طبقها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

للمرأة، بما في ذلك تخصيص الأموال المستردة، وذلك في سياق الاحتياجات الحالية واحتياجات النهج الناشئ المنسق الجديد المقترح من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مجالسها التنفيذية. وسيؤدى العمل الذي أنجز حتى تاريخه إلى تسهيل إعداد سياسات وإجراءات لاسترداد التكاليف متوافقة مع ممارسات الأعمال التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومتوائمة مع النهج الجديد الذي تأخذ به الكيانات الثلاثة الأخرى.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للاستعراض المشترك لاسترداد التكاليف

٩ – تضمّن الاستعراض المشترك، الذي رعته الكيانات الثلاثة واضطلع بتنفيذه أحد البيوت الاستشارية، فحص نماذج الأعمال في هذه الكيانات، ورصد عدد من المنظمات الدولية، ووضع مقترحات لصياغة إطار عمل متوائم من أجل تعريف التكاليف التنظيمية وإسنادها ووضع منهاجية لحساب استرداد التكاليف. واستندت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها والاتفاق عليها بين الكيانات الثلاثة إلى فئات التكاليف المنسقة التي سبق أن وافقت عليها مجالسها التنفيذية، وجاءت متماشية معها، وجرى الاستفادة بها في الميزانيات المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، واستهدفت زيادة البساطة والشفافية والقابلية للمقارنة.

١٠ – وجرى وضع إطار مفاهيمي منسق مقترح لتعريف وإسناد التكاليف التنظيمية في سياق الميزانية المتكاملة، ابتداء من سنة ٢٠١٤ وما بعدها. ويمكن الاطلاع في المرفق الثاني على تفاصيل الإطار المفاهيمي المنسق المقترح لتعريف وإسناد التكاليف التنظيمية، على نحو ما اقتُبس من الوثيقة DP-FPA/2012/1-E/ICEF/2012/AB/L.6.

١١ – ويتمثل أهم تغييرين مقترحين في الإطار في (أ) التوقُّف عن استخدام التمييز بين التكاليف الثابتة غير المباشرة والتكاليف المتغيرة غير المباشرة في حساب استرداد التكاليف، مما ينجم عنه النظر في جميع التكاليف غير المباشرة عند حساب استرداد التكاليف؛ (ب) تمويل أنشطة الفعالية الإنمائية وما يرتبط بها من تكاليف مباشرة من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. لذلك، تغطي التكاليف المستردة حصة نسبية من تكاليف التنظيم والتكاليف القابلة للمقارنة للأغراض الخاصة.

١٢ – وأوصت الكيانات الثلاثة مجالسها التنفيذية أيضا بأن يجري إدخال حساب المعدل المنسق لاسترداد التكاليف كعنصر في حساب مستوى مضمون من الموارد الأساسية يتعيَّن أن يتاح لكل منظمة من أجل كفالة تمويل المهام والأنشطة ذات الأهمية الحاسمة الشاملة لعدة قطاعات التي تشكل أساس سلامة نماذج أعمالها وولاياتها، على الرغم من أنه لا يوجد في

الوقت الراهن تعريف واضح لما سوف يجري إدخاله في هذا المستوى من الموارد. وبالنظر إلى اختلاف نماذج الأعمال في الكيانات الثلاثة، أوصت أيضا بأن يجري تناول مسألة تمويل أنشطة تنسيق التنمية والتكاليف المرتبطة بها في سياق مقترحات الميزانية المتكاملة لكل كيان، بدلا من معالجتها كجزء من الإطار المنسق.

خامسا – تحليل أوّلي للآثار الناجمة عن الإطار المفاهيمي المنسق المقترح المترتبة في منهجية الهيئة لاسترداد التكاليف

١٣ – أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاورات مستفيضة مع الكيانات الثلاثة، كما شاركت في الجلسات المشتركة غير الرسمية التي عقدها المجلسان التنفيذيان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي جرى تنظيمها لمناقشة المنهجية المنسقة لاسترداد التكاليف في سياق الميزانية المتكاملة لعام ٢٠١٤. ولم تسفر التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المشترك عن تأييد الوكالات لا لمنهجية واضحة أو لمعدل لاسترداد التكاليف. وقد أشير في الفقرة ٢٨ من تقرير الاستعراض المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى لزوم إجراء مزيد من التحليلات والمشاورات من أجل تحديد (أ) ما إذا كانت المنهجية المنسقة الحالية، التي يُشتق منها المعدل المنسق الحالي البالغ ٧ في المائة، لا تزال منهجية مناسبة؛ (ب) وما إذا كان المانحون الرئيسيون يتحملون حاليا حصة لا مبرر لها من التكاليف التنظيمية؛ (ج) وما إذا كان معدل استرداد التكاليف لكل كيان قابلاً للتنسيق.

١٤ – وفي الختام، واستنادا إلى النتائج التي توصل إليها الاستعراض المشترك، تتجه الكيانات إلى التماس مزيد من التوجيه، كل من مجلسه التنفيذي، بشأن تحديد المعدلات النهائية لاسترداد التكاليف التي سيجري اعتمادها للفترة الممتدة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧.

١٥ – ومن الممكن أن تكون العواقب المحتملة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة عواقب كبيرة وأن ينجم عنها تغيير المعدل الحالي لاسترداد التكلفة. وعلاوة على ذلك لا بد من ملاحظة أن الجزء المتعلق بأنشطة الفعالية الإنمائية، الذي كان يمول من قبل من الميزانية المؤسسية، سيلزم تمويله مباشرة من خلال المشاريع والبرامج. ويمثل هذا الجزء ٤٠ مليون دولار، أو ما يعادل ٢٨,٣ في المائة من الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وبالنسبة لمعدل استرداد التكلفة الحالي، وافق المجلس التنفيذي على ميزانية إجمالية وسمح في الوقت ذاته للهيئة أن تستخدم أي موارد متأتية من استرداد التكاليف تفوق المبلغ التقديري لدعم الميزانية المؤسسية، على أن يكون مفهوما لزوم اتّباع نهج حصيف في ما يتعلق بميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٦ - وفضلا عن ذلك، لا بد من ملاحظة أن تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتوزع الآن بالتساوي تقريبا بين الميزانية العادية والموارد الأخرى، رغم أنه من الواضح أن هناك إمكانية لأن تتغير هذه النسبة مع اتجاه المنظمة إلى النضوج.

١٧ - كذلك، وعلى خلاف الكيانات الأخرى، يجري تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بأنصبة مقررة من خلال الميزانية العادية، وهو ما يمثل مبلغا سنويا تصل قيمته على وجه التقريب إلى ٧,٢ ملايين دولار، وثمة حاجة للبتّ في ما إذا كانت المهام التي تشملها الميزانية العادية ينبغي اعتبارها جزءا متمماً لمنهجية استرداد التكلفة.

سادسا - الخطوات المقبلة للهيئة في الانتقال إلى نهج منسق لاسترداد التكلفة

١٨ - في هذا المنعطف، لا تجد هيئة الأمم المتحدة للمرأة نفسها في وضع يتيح لها طرح اقتراح بشأن منهجية متوائمة أو معدل متوائم لاسترداد التكلفة، على نحو ما طلب المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠١١/٥، وذلك في ضوء الوضعية الحالية للنهج المنسق لاسترداد التكاليف المعمول به في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

١٩ - وبالتوازي مع الكيانات الأخرى المنخرطة في وضع نهج منسق لاسترداد التكاليف، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة استخدام المعدل الحالي لاسترداد التكاليف وتطبيق المناهج الراهنة حتى نهاية فترة السنتين الحالية، واضعة نصب عينيها هدف اعتماد النهج الجديد للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، رهنا بموافقة المجلس التنفيذي.

٢٠ - وفي الأجل القصير، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع هذه الكيانات لدى تلقّيها توجيهات إضافية من مجالسها التنفيذية، وستتولى إجراء التحليل اللازم لتقديم التفصيلات الضرورية لتأمين الموافقة على النهج الجديد والتمكن من تنفيذه في فترة السنتين المقبلة. وسوف تُطلع الهيئة مجلسها التنفيذي على أي تغييرات رئيسية في الاقتراح المقدم تطرأ نتيجة للإجراءات التي تتخذها المجالس التنفيذية للكيانات الثلاثة.

٢١ - وبالنظر إلى التوقعات الحالية بشأن التقدم الذي ستحرزه الكيانات الثلاثة في استكمال تحليلاتها والدعم الذي ستتلقاه من مجالسها التنفيذية، تعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورتها العادية الأولى في عام ٢٠١٣، مجموعة مبادئ ومعايير وإجراءات مقترحة للاسترشاد بها في تحصيل واستخدام الإيرادات المتأتية من استرداد التكلفة، تكون متوائمة مع النهج الذي تأخذ به الكيانات الثلاثة.

سابعا – الاستنتاجات

٢٢ – ارتكازا إلى المناقشة الواردة أعلاه، تقترح هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يقوم المجلس التنفيذي بما يلي:

(أ) يلاحظ أن سياسة ومنهاجية استرداد التكاليف المنطبقتين حاليا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتسقان مع سياسة ومنهاجية منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(ب) يؤكد مطلبه بأن تضمن وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن جميع مصادر التمويل تتحمل نصيبها العادل من التكاليف التنظيمية، وأنه يجري تجنب دعم الموارد من التبرعات غير الأساسية بموارد من التبرعات الأساسية؛

(ج) يُطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة الانضمام رسميا إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات بهدف الوصول إلى وضع إطار ومنهجية منسقين لاسترداد التكاليف؛

(د) يطلب إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، مقترحات بشأن، مبادئ ومعايير وإجراءات للاسترشاد بها في عملية إدارة الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف، في ورقة عمل مشتركة تُعد بالتنسيق مع الكيانات الثلاثة؛

(هـ) يطلب إرفاق المقترحات، إذا لزم الأمر بشرح للترتيبات الانتقالية اللازمة لضمان إدماج النهج المنسق الجديد في مقترحات الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

المرفق الأول

حساب المعدل المنسق لاسترداد التكاليف

أُحتسب النهج التحليلي المستخدم في وضع المعدل المنسق الحالي لاسترداد التكاليف على النحو التالي:

١ - مجموع المبالغ اللازمة للميزانية المؤسسية.

٢ - مطروحا منه مجموع التكاليف الثابتة غير المباشرة.

٣ - المبلغ الناتج في الخطوة ٢ يساوي التكاليف المتغيرة غير المباشرة التي يجري استردادها.

٤ - أخذ المبلغ المحسوب في الخطوة ٣ وتقسيمه تناسبيا، حسب مستويات الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية المخططة.

٥ - أخذ المبلغ المحسوب في الخطوة ٤ الذي سيسترد من الموارد غير الأساسية وحسابه كنسبة مئوية من الموارد البرنامجية غير الأساسية المخططة.

٦ - المبلغ المحسوب في الخطوة ٥ يساوي المعدل المطلوب لاسترداد التكاليف غير الأساسية.

المرفق الثاني

تفصيلات الإطار المفاهيمي المنسق المقترح لتعريف وإسناد التكاليف التنظيمية

اقتبست المادة الواردة في ما يلي من الوثيقة DP-FPA/2012/1-E/ICEF/2012/AB/L.6. (الشكل ١ والفقرات ٢٠ إلى ٢٤).

الإطار المفاهيمي المنسق المقترح لتعريف وإسناد التكاليف التنظيمية

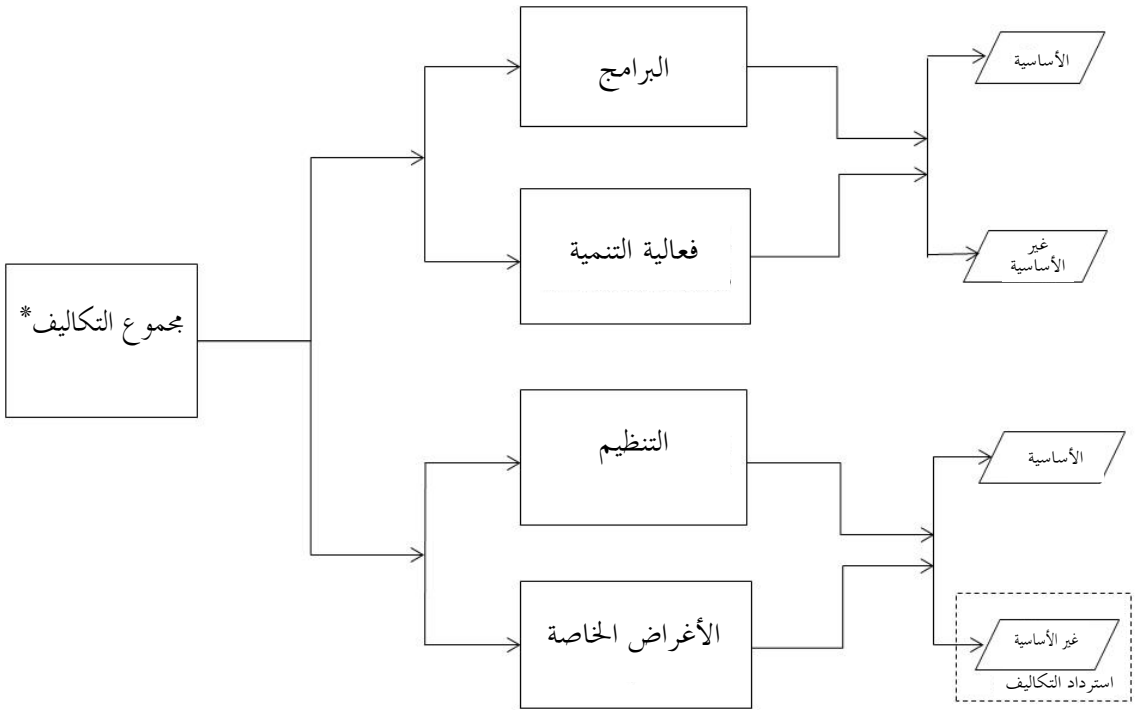

ملحوظة* باستثناء الأنشطة وما يرتبط بها من تكاليف التي تتسم بطابع غير قابل للمقارنة، مثل الأنشطة المتعلقة بتنسيق التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والأنشطة ذات الأغراض الخاصة (برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية).

تترتب على الإطار المفاهيمي المنسق المقترح الموضَّح أعلاه الآثار التالية:

(أ) من حيث المبدأ، تمول جميع أنشطة التنظيم في الكيانات الثلاثة، والأنشطة ذات الأغراض الخاصة المقارنة مثل الميزانيات الرأسمالية، بمستوى من التناسب عن طريق استرداد التكاليف. ويجري تمويل هذه الأنشطة بمستوى تناسبي يتوزع بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية؛

(ب) نظرا للطابع الفريد المستمر الذي تتسم به أنشطة تنسيق التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والأنشطة ذات الأغراض الخاصة (برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)، لن يكون ممكنا إجراء مقارنة كاملة بين الكيانات الثلاثة. وبناء على ذلك يقترح استبعادها من الإطار المفاهيمي ومعالجتها في كل كيان على حدة في سياق اقتراحات الميزانية المتكاملة التي سيقدمها؛

(ج) سيلزم من حيث المبدأ، تمويل أنشطة الفعالية الإنمائية وما يرتبط بها من تكاليف من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية مباشرة. وسيتطلب ذلك فترة انتقالية لإتاحة إمكانية وضع وتنفيذ آليات تمويل ملائمة.

ويعكس هذا الإطار المفاهيمي عددا من العناصر الإيجابية في ما يتعلق باسترداد التكاليف (التنسيق والبساطة والشفافية وزيادة التناسب). إلا أنه يرتب آثارا كبيرة تتعلق بالتغيير التنظيمي والجوانب المالية، تلزم دراستها جميعها بدقة والتخطيط لها مقدما. وبناء على ذلك، ينبغي النظر في التنفيذ المرن للإطار المفاهيمي الجديد على مدى فترة انتقالية.

وفي ضوء ما ورد أعلاه، يقترح حساب المعدل المنسق لاسترداد التكاليف على النحو التالي:

(أ) حساب مجموع تكاليف التنظيم وتكاليف الأغراض الخاصة المُقارَنة؛

(ب) أخذ المبلغ المحسوب في الخطوة (أ) وتقسيمه تناسبيا حسب مستويات مجموع النفقات الأساسية والنفقات غير الأساسية المخططة؛

(ج) أخذ المبلغ المحسوب في الخطوة (ب) الذي سيسترد من الموارد غير الأساسية وحسابه كنسبة مئوية من مجموع النفقات الإنمائية غير الأساسية المخططة؛

(د) المبلغ الناتج في الخطوة (ج) يساوي المعدل الاسمي لاسترداد التكاليف في الموارد غير الأساسية.

وينبغي أيضا إدخال حساب المعدل المنسق لاسترداد التكاليف المقترح كعنصر في حساب مستوى مضمون من الموارد الأساسية يتاح لكل منظمة من أجل كفالة تمويل المهام والأنشطة ذات الأهمية الحاسمة والشاملة لعدة قطاعات التي تشكل أساس سلامة نماذج أعمالها وولاياتها.

وسوف يكون للإطار المفاهيمي المنسق ومنهجية حساب استرداد التكاليف المنسقة تأثير مهم على مدى إمكانية تنسيق معدلات استرداد التكاليف وتحقيق إسناد تناسبي منسق للتكاليف التنظيمية بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية.